الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

الرقم: 600 - أ - م
التاريخ:
الموافق: 14 - 7 - 2021

عاجل

تُهدي وزارة خارجية الجمهورية اليمنية أطيب تحياتها إلى مكتب رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين و البارزين المعني باليمن؛

ويسرها أن ترفق طي هذا رسالة موجهة من معالي المهندس/ هشام شرف عبدالله، وزير الخارجية، إلى السيد/كمال الجندوبي، رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، وبطيها ردود حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء على قائمة المسائل الموجهة من فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١.

تغتنم وزارة خارجية الجمهورية اليمنية هذه المناسبة لتعرب لمكتب رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين و البارزين المعني باليمن عن فائق تقديرها وعظيم احترامها.

إلى /

مكتب رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين و البارزين المعني باليمن.

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

الرقم: خ ـ أ ـ 600
التاريخ:
الموافق: 14 ـ 7 ـ 2021

السيد/ كمال الجندوبي

رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن الأكرم

تحية طيبة وبعد ؛

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم GEE-Yemen/COR/2021/12، وتاريخ 15 مايو ٢٠٢١،المتضمنة طلب موافاتكم بردود على قائمة المسائل المتعلقة بالمعلومات الإضافية المطلوبة ذات الصلة بالتحقيقات التي يجريها فريق الخبراء في موعد أقصاه ١٥ يوليو ٢٠٢١ ، ترون مرفقاً بهذا ردود حكومة الإنقاذ الوطني على القائمة المذكورة .

ونود أن نعرب لكم مجدداً عن استعداد حكومة الإنقاذ الوطني للتعاون مع فريق الخبراء وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لأداء ولايته على اكمل وجه.

وتفضلوا بقبول أسمى إعتباري.

م. هشام شرف عبدالله

وزير الخارجية

الردود على

قائمة المسائل الموجهة من فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن

بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١

مقدمة

بداية نود أن نعرب لكم مجدداً عن شكر حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن على الجهود التي يبذلها في سبيل التحقيق في الجرائم التي ارتكبت بحق اليمن أرضاً و إنساناً للعام السابع على التوالي من قبل دول تحالف العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي واستعدادها لتقديم كافة التسهيلات اللازمة للفريق، بما في ذلك الرد على المسائل والاستفسارات الموجهة منه وتزويده بالمعلومات المطلوبة التي تساعده على إنجاز الولاية المنوطة به من قبل مجلس حقوق الإنسان .

كما نود التوضيح بانه لم يتم الرد على قائمة المسائل التي أرسلها فريق الخبراء في وقت سابق لان ردود الفريق على قائمة الأسئلة والحوادث السابقة لم تُعكس في التقارير السنوية لفريق الخبراء بل أن بعض المعلومات تم إساءة استخدامها مثل الإشارة إلى موضوع الألغام ومع ذلك فان حكومة الإنقاذ الوطني تتعامل بشكل إيجابي مع فريق الخبراء وترحب بزيارته إلى اليمن وترد على الاستفسارات الموجهة منه.

الرد على قائمة المسائل الموجهة من فريق الخبراء

بالنسبة للأسئلة الموجهة من فريق الخبراء بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١ التي تتمحور حول التحقيقات والمحاكمات والتعويض فسيتم التطرق إليها بشكل عام نظراً لضيق الوقت المتاح للرد وذلك على النحو الآتي:

- كانت حكومة الإنقاذ الوطني وما تزال تطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقله للتحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها دول تحالف العدوان ومرتزقتها بحق الشعب اليمني أرضاً وإنساناً وبما من شأنه إنهاء سياسة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.
- منذ تشكيل فريق الخبراء بدأت حكومة الإنقاذ الوطني تدرس موضوع تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة للتحقيق في كافة الانتهاكات والجرائم المرتكبة في اليمن منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥ وطلبت من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر من مرة تقديم المشورة الفنية لضمان أن تشكل اللجنة وفقاً للمعايير الدولية إلا أن المفوضية

للأسف لم تتجاوب مع هذا الطلب رغم انه من صلب اختصاصاتها (مرفق نسخة من المراسلات) ومع ذلك فان هناك توجهً لتشكيل هذه اللجنة في اقرب وقت ممكن .

- تم إحالة كافة الادعاءات الواردة في التقارير الثلاثة لفريق الخبراء إلى الجهات المعنية للتحقيق فيها رغم أن غالبية الادعاءات لا تستند إلى مصادر محايدة وموثوقة و لا تحدد بالتفصيل اسم المجني عليه أو مكان وزمان وقوع الانتهاك أو غيرها من المعلومات الضرورية للتحقيقات، ونتطلع إلى قيام فريق الخبراء بتزويدنا بكافة البيانات والمعلومات حتى يتسنى استكمال تلك التحقيقات .
- لا يوجد تواصل مع ما يسمى (اللجنة الوطنية للتحقيق) ولا ما يسمى (الفريق المشترك لتقييم الحوادث) لسبب بسيط هو أن الأولى غير شرعية وغير محايدة، والثاني يتبع دول العدوان ولم يتم إنشاء هذين الكيانين إلا لغرض ذر الرماد على العيون، ومحاولة تجميل صورة دول تحالف العدوان و ما يسمى حكومة هادي، والالتفاف على تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة.
- شرع مكتب النائب العام عن طريق النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة والنيابات العامة الواقعة في المحافظات التابعة لسلطة حكومة الإنقاذ الوطني بالتحقيق في معظم الجرائم والانتهاكات التي طالت المدنيين جراء استهدافهم بغارات طيران التحالف في منازلهم أو في الأسواق أو في الطريق العام ومن أهم تلك القضايا جريمة الصالة الكبرى وجريمة أطفال ضحيان التي تم التحقيق فيها من قبل النيابة الجزائية المتخصصة ونيابة محافظة صعدة وأحالت تلك القضايا المحكمة المختصة والتي أصدرت فيها أحكاماً بإدانة قيادة التحالف ومرتزقتهم باقتراف تلك الجرائم والحكم عليهم بالعقوبة المقررة قانونا وإلزامهم بالتعويض، بالإضافة إلى جريمة تعذيب الأسرى في السجون التابعة لقوات التحالف ومرتزقتهم التي يتولى التحقيق فيها القضاء العسكري .

ختاماً ، فإننا نتطلع إلى أن يتم ترتيب لقاءات افتراضية بين فريق الخبراء والجهات المعنية في حكومة الإنقاذ الوطني، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة ، نظراً لتعذر زيارة الفريق إلى صنعاء والمناطق الخاضعة لسلطة حكومة الإنقاذ الوطني بسبب رفض ما يسمى حكومة هادي وتحالف دول العدوان منح التصاريح والفيز اللازمة وذلك بغية النقاش حول كافة القضايا ذات الصلة بعمل فريق الخبراء، كما نتطلع أيضاً إلى أن يستوعب التقرير الرابع لفريق الخبراء - الذي سيقدم إلى الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد في شهر سبتمبر ٢٠٢١- كل ما تلقاه الفريق من معلومات وردود وملاحظات وأن يكون أكثر إنصافاً لمظلومية اليمن أرضاً وإنساناً .

انتهى ..